النظرية الكمية للنقود: إنّ أول من قدم نظرية كمية النقود هو الاقتصادي الأمريكي (*Irving FISHER*) والذي قدمها في كتابه الشهير عن القوة الشرائية للنقود (*Purchasing Power of Money*) في عام 1911، لقد حاول (*FISHER*) دراسة العلاقة بين كمية النقود (M) ومستوى الإنفاق الكلي على السلع والخدمات. ولقد قدم هذه العلاقة في المعادلة التالية:

$$Mv = PT$$

حيث:

P: المستوى العام للأسعار.

v: سرعة دوران النقود (متوسط عدد مرات استخدام وحدة النقود في السنة).

M: الكتلة النقدية المتاحة.

T: حجم المعاملات أو الصفقات التي تمّت خلال نفس الفترة.

أي تقوم معادلة (*FISHER*) على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع والخدمات التي تمّ تبادلها بالنقود.

نلاحظ أنّ وحدة النقود لا تستخدم مرة واحدة، وإنّما تستخدم في العديد من المرات ولذلك فإنّ (v) يجب أن تكون أكبر من الواحد. مثلا إذا كانت قيمة الناتج الوطني في أحد السنوات 5 مليارات، بينما كانت كمية النقود 1 مليار فقط، فإنّ ذلك يعني أنّ سرعة دوران النقود (v) يجب أن تساوي:

v = (خمس مرات في المتوسط) $\frac{PT}{M} = \frac{5}{1} = 5$

أي أنّ كل وحدة نقدية تستخدم في المتوسط 5 مرات في السنة مما يجعلها تكفي للوفاء بما قيمته 5 مليارات.

لقد اعتقد (*FISHER*) أنّ سرعة دوران النقود تتحدد بعواميل مؤسستية في الاقتصاد والتي تؤثر على سلوك الأفراد لإتمام المعاملات، فإذا قام الأفراد في احد الدول باستخدام بطاقات الائتمان (*Crédit Cards*) لإتمام معاملاتهم وبالتالي استخدام النقد السائل بقدر محدود في إتمام مشترياتهم فإنّهم يحتاجون إلى قدر أقل من النقود وبالتالي فإن سرعة الدوران سوف تمثل للتزايد.

$$\nwarrow v \quad \overline{\frac{PT}{M}} \quad \searrow$$

وعلى العكس إذا كانت عادات الأفراد تجعل من الملائم استخدام النقود السائلة (Cash)، فإنّ ذلك يعني أنّ الاقتصاد يحتاج إلى قدر أكبر من النقود في صورة سائلة لإتمام معاملاته لنفس القدر من الدخل النقدي، وأنّ سرعة الدوران في هذه الحالة سوف تنخفض:

$$\downarrow v = \frac{\overline{PT}}{M \uparrow}$$

ولقد اعتقد كذلك (*FISHER*) أنّ العوامل المؤسستية وعادات استخدام النقود تؤثر على سرعة دوران النقود في الأجل الطويل، ولذلك يفترض أن (v) ثابتة في الأجل القصير.

الانتقال من معادلة تعتمد على المعاملات (T) إلى معادلة تعتمد على الدخل الحقيقي (Y)، لتصبح معادلة التبادل:

$$Mv = PY$$

إنّ افتراض (*FISHER*) ثبات مرعة دوران النقود في الأجل القصير قد حوّل معادلة التبادل إلى نظرية كمية النقود التي تنّص على أنّ الدخل النقدي يتحدد فقط بالتغيرات في كمية النقود (M)، فإذا ما تضاعفت كمية النقود سوف يتضاعف الدخل النقدي.

ولقد افترض الكلاسيك ومن بينهم (*FISHER*) أنّ كل من الأجور والأسعار تتميّز بالمرونة ولذلك فإنّه في الظروف العادية فإنّ الدخل يميل إلى الوصول دائما لوضع الاستخدام الكامل، ولذلك فإنّ الدخل الحقيقي أو الناتج الحقيقي في التحليل الكلاسيكي يفترض أن يظل عند مستوى الاستخدام الكامل (Plein emploi).

تقريبا في نفس الوقت الذي كان يعدّ فيه (*FISHER*) نظريته عن كمية النقود، كان هناك اقتصاديين آخرين في لندن هما: (*A. MARSHALL* و *A.C.PIGOU*) يعدون نفس التحليل، وعلى الرغم من أنّهما توصلا إلى نفس الشكل الرياضي، إلى أن مدخل (*MARSHALL*) و(*PIGOU*) كان مختلفان اختلافا جوهريا، وفقا لنظرية (*MARSHALL*) و(*PIGOU*) والتي عرفت فيما بعد بنظرية (Cambridge) فإنّ النقود تقوم بوظيفتين هما: الأولى كوسيط للتبادل ويتوقف الطلب على النقود لأداء هذه الوظيفة على الدخل النقدي في علاقة طردية، وفي ذلك فإنّ نظرية (Cambridge) تتفق مع نظرية (*FISHER*)، أمّا الوظيفة الثانية للنقود هي مخزون للقيمة (فهي تتطلب استقرار قيمة النقود عبر الزمن مثل أذونات الخزينة، السندات، الأوراق المالية، ...إلخ)، وهو ما جعل نظرية (Cambridge) في الحسبان التغيرات في الثروة على الطلب النقدي.

لنتمكن من دراسة الطلب على النقود فإنّنا نحتاج إلى إعادة كتابة معادلة التبادل.

$$Mv = Py \Rightarrow M = \frac{1}{v}\ Py$$

$$(\ 1 < v\ ,\ 1 > k\ \text{ و } \frac{1}{v} = k \text{ حيث})$$

k: هو مقلوب سرعة دوران النقود أي أنّ هناك علاقة عكسية بين الطلب النقدي وسرعة الدوران.

ونظرا لأنّ (*MARSHALL*) قد أعتقد أنّ الثورة في صورتها النقدية إنّما تمثل نسبة من الدخل النقدي، فإنّ الطلب النقدي كجزء من الثروة يعتبر أيضا نسبة من الدخل النقدي، هكذا فإنّ نظرية (Cambridge) قد عرفت الطلب النقدي على أنّه نسبة من الدخل النقدي:

$$M^d = kPY$$

K: نسبة ثابتة من الدخل النقدي.

نلاحظ أنّ المعادلة السابقة تشبه نظرية (*FISHER*) لذلك فإنّ البعض قد اعتقد أن نظرية (Cambridge) تستبعد أيضا تأثير سعر الفائدة على الطلب النقدي، وهذا غير صحيح على الرغم من اتفاق النظريتين حول ارتباط الدخل النقدي بكمية النقود وكذلك ثبات النسبة (k)، إلاّ أنّ نظرية (Cambridge) تسمح بتغيير قيمة k حسب رغبة الاحتفاظ الأفراد بأصولهم النقدية كصورة للثروة بدلا من الأشكال الأخرى للأصول، وبالتالي فإنّ سعر الفائدة يؤثر عكسيا على الطلب النقدي حيث ارتفاع سعر الفائدة سوف يزيد من تكلفة الاحتفاظ بالنقود وبالتالي سوف يقلّل من النسبة k. وبناء على ذلك فإنّ نظرية (Cambridge) تتوقع أن يربط الطلب النقدي من خلال النسبة (k) بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.